

الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي
دراسة تحليلية وصفية

اعداد

د. عصام جمال سليم غانم

مدرس بقسم تقويم الموارد الطبيعية

معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة مدينة السادات

Doi : 10.12816/0051209

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور .
المجلد السابع - العدد الرابع - الجزء الثاني - لسنة ٢٠١٥

الاتجاهات العالمية المعاصرة في تدويل التعليم العالي دراسة تحليلية وصفية

د. عصام جمال سليم غانم

ملخص البحث

هدف هذا البحث إلى تقديم مفهوم تدويل التعليم وطبيعته، وعرض لبعض الخبرات العالمية في هذا المجال، فضلاً عن دراسة وتناول أساليب تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي العربية وذلك بهدف دعم الجهود المبذولة لتدويل مؤسسات التعليم العالي في ضوء الخبرات العالمية. ولتحقيق هذه الأهداف استند الباحث إلى منهج البحث الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات بشكل نظري وتحليلها واستخلاص أهم آليات تطبيق تدويل التعليم العالي في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة. وقد تضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية تتناول مفهوم وطبيعة تدويل التعليم وتطبيقاته، أمثلة للخبرات العالمية فيه. وقد اختتم الباحث البحث بمجموعة من التوصيات الهادفة إلى تفعيل تطبيق تدويل التعليم العالي في مصر.

Abstract

مقدمة:

كان لظاهرة العولمة التي يعيشها عالمنا المعاصر منذ عقود العديد من التداعيات العميقة على المستويات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتي غيرت معالم العديد من الممارسات المتبعة وأفرزت ممارسات وآليات جديدة. ولم يكن المجال التعليمي بمنأى عن هذه التغييرات العميقة التي تسببت فيها العولمة. ويشمل مفهوم العولمة عدة مجالات حياتية مختلفة من قبيل التجارة وعالم المال والأعمال، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والهجرة، والسياحة وتكوين مجتمعات ذات صبغة كونية، وتلاقى الأفكار اللغوية، والثقافية، الأيديولوجية المختلفة (Magrath, 2000).

وتبرز تجليات العولمة بالنسبة لعمليات التدريس والتعلم داخل مؤسسات التعليم العالي في عدد من القضايا الهامة من قبيل التعليم المتعدد الثقافات، والوعي بالهوية والذاتية الثقافية، والنزعة التعددية في التفكير، والمواطنة الكونية، مما كان هناك اهتمام كبير في مؤسسات التعليم العالي بمضامين العديج من القضايا الرئيسية بالنسبة للتعليم والمنهج الدراسي مثل العولمة، وتكافؤ الفرص، والمساواة الاجتماعية، والتنوع، والتعددية الثقافية (Sutton, 2005; UNESCO, 1998). وكان من أبرز تأثيرات العولمة في هذا السياق، دعم الاتجاه نحو تدويل التعليم.

فمنذ منتصف القرن العشرين طرأت الكثير من النظريات التربوية المعاصرة التي شجعت على التبادل العلمي، وبناء قاعدة تعليمية دولية تسهم في تطوير، وتقديم البنية التعليمية، هذا مع ما دعمته التكنولوجيا، ومجتمع المعرفة، والمعلوماتية من أدوات يسرت نشر المعرفة التربوية، وتدويل قضايا التعليم، ومنتجاته المادية في صورة برامج تعليمية، وخدمات، ومنح تعليمية، وبشرية من خلال التبادل العلمي بين الطلاب، والأساتذة داخل، وخارج المجتمعات، بالإضافة إلى المشروعات التعليمية الدولية، وبرتوكولات الشراكة في بناء مؤسسات تعليمية دولية مثل الجامعات والمدارس الدولية (مصطفى، ٢٠١٣).

ويمكن التعرف على أهم معالم تدويل التعليم العالي، من خلال كل من مشروعات وبرامج التعاون الدولي، والحراك الأكاديمي للطلاب والمعلمين والباحثين، وتطوير برامج وأنشطة للتعليم العالي ذات طابع دولي (محمود، ٢٠٠٠، ص٧٦).

وتمثل زيادة وتيرة وسرعة تدويل مؤسسات التعليم العالي في جوهره استجابة مؤسسية لمدى واسع من الظروف والأوضاع المتغيرة في بيئة الواقع - بما في ذلك: زيادة حدة المنافسة في اقتصادنا العولمي المعاصر، إضافة إلى زيادة رغبة الكليات والجامعات في إنتاج خريجين مؤهلين للالتحاق بسوق العمل على المستوى الدولي. وحالياً ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين، بدأ "إضفاء البعد الدولي على الوظائف المحورية لمنظومة التعليم العالي" يمثل واحداً من الأهداف بالنسبة للعديد من الكليات والجامعات حول العالم (Deetman, 1996: 33).

وعلى الرغم مما يترتب على العولمة من تحديات، فإنها توفر - أيضاً - فرصاً متطورة للارتقاء بمنظومة التعليم العالي، علاوة على تمكينها من الاضطلاع بلعب دور أساسي في تشكيل معالم المستقبل (Cornwell, 2001).

ووفقاً لـ "سينتورك" (Sentürk, 2008)؛ فإن عملية العولمة يترتب عليها زيادة حجم المسؤوليات الملقاة على كاهل دول العالم فيما يتعلق بالتركيز على قضية "تربية الديمقراطية" نتيجة لاتساع نطاق ما يشهده عالمنا المعاصر من حالات تفاوت، وعدم مساواة. ولهذا السبب؛ تزايد الاهتمام مؤخراً بتناول مشكلات عدم تكافؤ الفرص التعليمية، وعدم العدالة والمساواة في الالتحاق بالتعليم. ولهذا السبب؛ بدأت مؤسسات التعليم العالي في تصميم عمليات التدريس والتعلم كمجالات خدمية ذات صبغة دولية تهتم في الوقت نفسه بالوفاء بمعايير المنافسة الدولية. كما زادت كذلك مشروعات تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بين الجامعات على المستوى الدولي. وفي خضم هذه العملية، ازداد اتساع نطاق

تطبيقات ما يلي في عمليات التدريس والتعلم على الصعيد الدولي: التعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني والجوال، وجهود ومبادرات التطوير التعليمي، والتقنين القياسي، والوفاء بمعايير مقننة ومرتفعة المستوى عالمياً، الخ (Huang, 2007). ونظراً للاهتمام العالمي المعاصر بتدويل التعليم فقد بات من الضروري دراسته عن كثب وتحديد مضامينه بالنسبة لصناع القرار والسياسة التعليمية في الدول العربية وهو ما يتم تناوله في البحث الحالي من خلال استخلاص الخبرات العالمية المعاصرة وماضمينها في هذا المجال.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تفرض العولمة ومتغيراتها مجموعة من التحديات والمتطلبات التي يتعين على مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية الوفاء بها والاستجابة على نحو مناسب لها وذلك لتطوير منظومة التعليم العالي بما يدعم تأهيل القوة البشرية اللازمة للاستجابة لمتطلبات للعولمة.

ففي الوقت الراهن، أصبحت مؤسسات التعليم العالي حول العالم تعتبر التدويل واحداً من أبرز أولوياتها للوفاء باحتياجات الحاضر، ومواجهة تحديات المستقبل عبر الاستعانة بمجموعة متنوعة من الاستراتيجيات مثل: صياغة أو إعادة النظر في رؤيتها المؤسسية للتدويل، وزيادة الاهتمام ببرامج الدراسة بالخارج، وزيادة معدلات تبادل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وزيادة الاهتمام بإضفاء الطابع الدولي على محتوى المناهج والمقررات الدراسية، ومد جسور علاقات التعاون والشراكة مع المؤسسات الأكاديمية في الخارج (Callan, 2000).

ومع ذلك، تعد مؤسسات التعليم العالي العربية في مرحلة مبكرة من تطبيق تدويل التعليم والاستفادة من مميزاته والاستجابة لتحدياته ومن ثم فإن هناك حاجة لتقديم وإلقاء الضوء على آليات تطبيق تدويل التعليم العالي والاستفادة من الخبرات العالمية المعاصرة في هذا المجال. وفي حدود علم الباحث فان مفهوم

تدويل مؤسسات التعليم العالي لم يحظي بالدراسة في البيئة العربية، كما انه يعتبر من المفاهيم التي لا تمارس على أرض الواقع. ومن خلال مراجعة الدراسات العربية السابقة التي تناولت مفهوم تدويل التعليم يلاحظ قلة الدراسات المجراه وانحصار تركيزها على التقديم للمفاهيم والأسس التاريخية مع تجاهل أهم تطبيقاته العملية التي يمكن لصناع القرار والسياسة التعليمية الاستفادة منها بشكل مباشر في تعديل السياسات المتبعة وجعلها ذات طابعية دولية أكثر.

ومن خلال عمل الباحث يرحب أعضاء هيئة التدريس بأحدي الجامعات المصرية فقد لمس الباحث أن هناك قصور شديد في تطبيق آليات واستراتيجيات تدويل التعليم والاستفادة من مميزاتا في تطوير التعليم الجامعي وأن الجهود المبذولة في هذا السياق لا تتعدى مرحلة وجود طلاب أجنب يدرسون في بعض الجامعات المصرية وهو ما يعد مستوى أولى في تطبيق تدويل التعليم العالي. إن هناك نوع من قلة التوازن أو التكافؤ في عملية تدويل التعليم العالي بين الدولة المتقدمة والدول النامية، مما يؤدي إلى أن يتحول التدويل في حد ذاته إلى مظهر من المظاهر السلبية للعولمة، والتي تنعكس سلباً على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات النامية (هلال ونصار، ص ١٨٩).

واستناداً إلى ما تقدم الباحث يرى من الضروري - سواءً من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية الاستفادة من الاتجاهات العالمية والتجارب الدولية في مجال تدويل التعليم واستخلاص أهم آليات تطبيق تدويل التعليم وتفعيله في مؤسسات التعليم العالي وذلك لتطوير مؤسسات التعليم العالي المصرية وهو ما يتم تناوله في البحث الحالي. واستناداً إلى ذلك فإنه يمكن التعبير عن مشكلة هذا البحث في صورة العبارة التالية: "دراسة الخبرات والتجارب الدولية الرائدة في مجال تدويل التعليم، والاستفادة منها في تحديد مداخل واستراتيجيات ومراحل تطبيق تدويل التعليم بالجامعات مؤسسات التعليم العالي المصرية".

ويمكن التعبير عن هذه المشكلة في صورة التساؤلات التالية:

(١) ما مفهوم وأبعاد ومراحل تطور تدويل التعليم الجامعي؟

(٢) ما أبرز الأمثلة والخبرات والتجارب الدولية في مجال تدويل التعليم

العالى؟

(٣) ما أهم آليات تطبيق تدويل التعليم العالى ومضامينها بالنسبة للتعليم

الجامعي؟

أهمية البحث:

من الناحية العملية فإن هذا البحث يساعد في تنمية قدرة الجامعات المصرية على الاستجابة لتحديات ومتطلبات العولمة والاستفادة من مميزاتا في تطوير منظومة التعليم الجامعي المصرية، كما إن هذا البحث يشد أنظار القيادات الجامعية والمسؤولين عن التعليم العالى بمصر إلى أهمية تطبيق استراتيجيات تدويل التعليم العالى والاستفادة منها، ويقدم لهم دليل في أهم مداخل تدويل التعليم العالى وبما يساعدهم على تبني مثل هذه ممارسات وتطبيقها بشكل فعلى، كما يمكن الاستفادة من هذه الدراسة كأساس إعداد مجموعة من المواصفات والمعايير المصرية التي يتم تبنيها لتدويل التعليم العالى في مصر والحكم على واقع هذا التطبيق.

ومن الناحية النظرية فإن هذا البحث يعد إسهام في التقديم لمجال تدويل التعليم العالى بما يساعد الباحثين على توفير خلفية نظرية مكتوبة باللغة العربية حول هذا الموضوع الهام والذي يفتقر الى وجود بحوث وكتابات عربية رصينة حتى يومنا هذا. ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يعد بداية لسلسلة من بحوث تتناول تدويل التعليم ورصد واقعه، والكشف عن متطلباته وتقديم تصورات ورؤى مقترحة لتطبيقه. ويساعد هذا البحث في تقديم أساس إجراء سلسلة من البحوث التي تتناول رصد واقع تدويل التعليم العالى استناداً إلى قائمة الممارسات المقدمة لدى البحث.

حدود البحث:

- يلتزم هذا البحث بمجموعة من المحددات الرئيسية وهي:
- تناول تدويل التعليم العالي بشكلٍ نظريٍ مستند إلى تحليل الأدبيات وثيقة الصلة بهذا الموضوع دون التطرق إلى التطبيق الميداني لأدوات جمع البيانات.
 - التركيز على خبرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال تدويل التعليم العالي مثل أمريكا، والصين، وكندا، وغيرها من الدول.
 - التركيز على بعض المداخل الرئيسية لتطبيق تدويل التعليم العالي مثل مدخل النشاط، والمخرجات، والعمليات، والتدويل الداخلي وغيرها من المداخل.

منهج البحث:

لتحقيق الأهداف الرئيسية للبحث الحالي فإن المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل الأدبيات نظرياً يعد هو المنهج الأكثر أهمية حيث يساعد على قراءة وتحليل التجارب الدولية في مجال تدويل التعليم العالي، واستخلاص أهم مضامينها وما تتضمنه من إجراءات واستراتيجيات وتطبيق تدويل التعليم العالي. وللإجابة عن التساؤلات الثلاث الذي سبق ذكرها فإن هذا البحث سوف يتناول بالتحليل والدراسة ثلاث مباحث رئيسية يتناول أولها تحاليل مفهوم وطبيعة تدويل الجامعات، أما المبحث الثاني فيركز على بعض التجارب والخبرات العالمية المعاصر في هذا المجال، أما المبحث الثالث فهو يتناول أبعاد ومداخل وتطبيق تدويل التعليم العالي، ومراحله، ومتطلباته، وسبل تقييم مستويات تطبيقه.

الدراسات السابقة:

بشكل عام، توجد قلة من الدراسات العربية التي ركزت على الخبرات العالمية المعاصرة في مجال تدويل التعليم. وفيما يلي نستعرض لعدد من هذه الدراسات. هدفت دراسة العنزي، والدويش، (٢٠١٥) إلى وضع مقترحات لتدول التعليم في الجامعات السعودية في ضوء خبرات بعض الدول، والاستفادة من أبرز التجارب التي تهجتها في تدويل التعليم فيها. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع

أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات السعودية على اختلاف جنسهم وتخصصاتهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية وبلغ عددها (٢٦٤) عضو هيئة تدريس، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت من أبرز عشر تجارب عالمية رائدة فى تدويل التعليم. وجاءت جميع مقترحات تدويل التعليم فى الجامعات السعودية على ضوء الخبرات العالمية الرائدة، التي يمكن أن تطبقها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بدرجة (مرتفعة)، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بينت استجابات عينة الدراسة حول تقديرهم لأبرز المقترحات لتدويل التعليم فى الجامعات السعودية على ضوء الخبرات العالمية الرائدة يمكن أن تعزى لمتغيري الدراسة (الجنس، والتخصص).

وقد هدفت دراسة أحمد (٢٠١٥) إلى تحليل التطور التاريخي للتداول المعرفي وممارسات تدويل الجامعات عبر مراحل مختلفة من تاريخ الجامعات، بدء من نشأة الجامعات وصولاً للمرحلة الحالية. ومن خلال العرض التاريخي الذي قدمته الدراسة اتضح أن تدويل الجامعات كان حاضراً كفكر وممارسة أكاديمية منذ نشأة الجامعة وعبر مراحلها التاريخية المختلفة، وقد تطورت الممارسات التدويلية بالجامعات بشكل موازي للتطور الذي شهدته الجامعة فى تنظيمها ووظائفها. كما توصلت الدراسة إلى أن الحركة العالمية المعاصرة فى تدويل الجامعات هي نتاج عملية تطور تاريخي ممتدة منذ البدايات الأولى لنشأة الجامعات. وباستعراض هذا التطور توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه خلال العقدين الأخيرين حدث تحولاً جذرياً فى فكر وممارسة التدويل من الممارسات البسيطة المتمثلة فى تناقل الخبرات والحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة والتي كانت سائدة طوال الفترات التاريخية السابقة إلى تحالفات وتنظيمات وشبكات عمل دولية تحولت معها الجامعات إلى سوق عالمية مفتوحة لعمليات التبادل والتنافس والمرابحة فى الطلاب والأساتذة والخبرات والأبحاث والبرامج، والعديد من الصيغ المستحدثة التي باتت تمثل أساس حركة التدويل المعاصر.

وهدفت الدراسة التي أجراها محمد (٢٠١٤) إلى التعرف على واقع القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، ودور تدويل التعليم في زيادتها والارتقاء بها وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي بجمهورية مصر العربية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع الاستعانة باستبانة تم تطبيقها على عينة بلغ عددها (٢٢٥) عضواً من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن القدرة التنافسية للجامعات المصرية متوسطة مقارنة بالجامعات العالمية، مما يتطلب ضرورة بذل المزيد من الجهد لرفعها والارتقاء بها، وأن تدويل التعليم له دور في زيادة القدرة التنافسية للجامعات وتحسين أدائها للحصول على مراكز متقدمة محلياً وعالمياً. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محور واقع القدرة التنافسية للجامعات بين الكليات العملية والكليات النظرية، ولكن وجدت فروق دالة إحصائية لصالح الكليات النظرية في محور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية للجامعات، ومتطلبات تدويل التعليم. وكذلك وجدت فروق دالة إحصائية بين مجموعات الدراسة لصالح الأساتذة المساعدين في محور واقع القدرة التنافسية، ومحور مساهمة تدويل التعليم في زيادة القدرة التنافسية، ولا توجد أي فروق دالة إحصائية في محور متطلبات تدويل التعليم.

وأخيراً، هدفت دراسة محمود (٢٠٠٠) إلى تقديم مفهوم تدويل التعليم العالي، والعوامل والمبررات التي تستدعي التدويل للتعليم العالي، وأهم ملامح حركة تدويل التعليم العالي، وأهم متطلبات التعامل مع ما نثره حركة تدويل التعليم العالي، من قضايا وتحديات. وقد استدعت طبيعة مشكلة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي ممن خلال التحليل للأدبيات والوثائق المرتبطة بموضوع البحث. وقد بينت نتائج البحث، أن هناك اتجاه قوي ومنتام لتدويل التعليم العالي لا يقتصر على عمليات التدريب والتدريس والبحث، بل التخطيط لنظم المؤسسات وإدارتها، وهناك مجموعة من المبررات التي استدعت تدويل التعليم العالي، والتي تمثلت

بصورة أساسية فى العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأنه هناك مجموعة من الملامح الأساسية التي عبرت عنها حركة تدويل التعليم العالي، ممثلة فى التعاون الأكاديمي، وما عبر عنه هذا التعاون من مشروعات فى مجال التعليم العالي داخل الأقاليم الرئيسية للعالم أو فيما بين هذه الأقاليم، ونمو الحراك الأكاديمي الدولي عن طريق تشجيع عمليات الانتقال للطلاب والباحثين والمعلمين بين دول العالم. هذا علاوة على تطوير العديد من البرامج والمشروعات لتدعيم البعد الدولي داخل المناهج والمقررات الدراسية، وفي سياق عمليات التدريس فى التخصصات المختلفة وبخاصة التي تتعلق بعولمة السوق كالتخصصات التجارية والزراعية.

المبحث الاول: مفهوم وطبيعة تدويل الجامعات.

١-١ مفهوم تدويل التعليم

يعني بالتعليم العالي هنا "أشكال الدراسة التي تلي المراحل المدرسية وتوجد فى مؤسسات يعمل بها أولئك المهتمون أو المطلعون على نواتج المعرفة المشتقة من البحث والثقافة، وهكذا تشمل المؤسسات التي يكون كل المعلمين فيها أو معظم الباحثين، وإن كانوا أكثر اهتماماً بنقل وتطبيق المعرفة" (محمود، ٢٠٠٠، ص ٦٧). ويُعرف تدويل التعليم بأنه عملية إضافة البعد الدولي على المناهج والبرامج فى الجامعات، وتنشيط التبادل الثقافي مع الجامعات العالمية، وتبادل الخبرات البحثية والأكاديمية التي تطور مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلبة فيها (العنزي، والدويش، ٢٠١٥، ص ٢٥٦).

كما يعرف محمد (٢٠١٤) أن تدويل التعليم الجامعي: يقصد به إضفاء البعد الدولي - أو البعد المتعدد الثقافات - على كافة الأنشطة الجامعية للارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية بالجامعات، وتعزيز قدراتها التنافسية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

وفي دراسة مصطفى (٢٠١٣) تم تعريف تدويل التعليم على أنه تهيئة المجتمع للدخول في شراكة فعالة، وناجحة مع المجتمع الدولي من أجل إحداث التكامل، والتوافق، والتنمية بين المجتمعات، والشعوب.

كما يُعرف كل من هلال ونصار (٢٠١٢، ص ١٩٥) تدويل التعليم العالي بأنه: " إحداه نوع من الحراك الدولي المتبادل والمتوازن بين مؤسسات التعليم العالي المصري وبين غيرها من نظم التعليم العالي العالمية، من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة التي تضمن حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية، والبحث العلمي، وبرامج خدمة المجتمع".

وهكذا فإن التدويل لا يقتصر فقط على تقديم مناهج دولية في مؤسسات ما وراء البحار وما يوجد بها من طلاب أو معلمين دوليين، بل يشمل كذلك إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأشكال التقييم ومعاييرها، علاوة على تيسيرات الحراك الأكاديمي الدولي لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين، هذا فضلاً عن أشكال التعاون الأكاديمي الدولي (محمود، ٢٠٠٠، ص ٦٩).

١-٢ الفرق بين مصطلحي تدويل وعولمة الجامعات:

لمفهومي عولمة وتدويل الجامعات معاني مختلفة (Stromquist & Monkman, 2000). فبينما يشير مصطلح "العولمة" Globalization إلى تلك الظاهرة العالمية التي لا يمكن التحكم فيها لتداخل الحدود والأفكار بين الدول، يشير مصطلح "التدويل" Internationalization إلى إقامة روابط يمكن التحكم فيها وإدارتها بين المؤسسات أو البلدان، أو الأفراد المنتمين إلى عدة دول مختلفة من العالم (Horn et al., 2007).

وتمثل العولمة- في جوهرها- ظاهرة تتميز بتكامل الاقتصاديات، والمجتمعات، والثقافات الإقليمية عبر إقامة شبكة كونية للاتصال والتجارة تربط بين كافة دول العالم دون استثناء. أما التدويل، فيشير أساساً إلى الاستراتيجيات العملية التي

تطبيقها المؤسسات، أو البلدان، أو الأفراد بهدف محاولة التكيف مع ظاهرة العولمة ومواجهتها (Sadlak, 1998).

ويشير "جرين وشوينبيرج" (Green & Shoenberg, 2006) إلى أن العولمة عملية تساهم في زيادة التداخل، والتلاحم، بين كافة بقاع العالم. مع ملاحظة أن هناك العديد من العوامل المرتبطة بالعولمة التي ساهمت في إحداث جذري في هذا العالم- سواء سلباً أو إيجاباً- من قبيل التجارة الدولية، والتعاقد الخارجي Outsourcing، والتعاقد مع جهات خارجية لتقديم الخدمات المطلوبة، وتوسيع نطاق سلاسل العرض والطلب، وزيادة بروز تأثير القوى السياسية عالمياً. ولكن هذان الباحثان حذرا من أن عملية العولمة تزداد سرعة على نحو مستمر. ومن المتوقع لها أن تمارس تأثيراً أكبر في تنظيم وممارسات المؤسسات المختلفة على المستوى العالمي مستقبلاً.

فالعولمة هي السياق الأساسي الذي يمكننا من تفسير التوجهات الاقتصادية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي أصبحت تشكل جزءاً رئيسياً لا يتجزأ من واقع القرن الحادي والعشرين (Altbach & Knight, 2007). وقد لوحظ مؤخراً زيادة معدلات استخدام مصطلح التدويل في وصف عملية زيادة مشاركة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في السوق الدولية (Dellow & Romano, 2009). وللتدويل مستويات سواء على مستوى العالم كله، أو المستوى الإقليمي، أو المستوى الوطني، أو مستوى المجتمع المحلي أو مستوى المؤسسة الجامعية، أو حتى على المستوى الفردي (Mestenhauser, 2000, 2002).

١-٣ التطور التاريخي لتدويل الجامعات:

إن استجلاء مظاهر حركة التدويل المعاصرة بأبعادها المتشابهة واتجاهاتها المتنوعة يستلزم بداية التعرف على مراحلها التاريخية المتخلفة، والأبعاد التي أضيفت إليها خلال كل مرحلة منها؛ لأن ذلك من شأنه أن يعمق فهمنا لفكر

وفلسفة التدويل الجامعات، ويزيد من قدراتنا على التنبؤ بتطوراتها المستقبلية (أحمد، ٢٠١٥).

يؤكد "ماكمرتري" (McMurtrie, 2007) على أن مفهوم التدويل المستخدم في التعليم العالي ليس بالمفهوم الجديد، إنما قد شهد تطورات كبرى على مر السنين. فقد بدأت التعليم الدولي بشكل بسيط للغاية اعتماداً على ابتعاث الطلاب للدراسة بالخارج، ثم ما لبث أن تطور واتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل ما يلي:

- تقديم التعليم الجامعي كخدمة عامة.
- تطور أنشطة البحث العلمي.
- النظر إلى التعليم العالي كأداة في يد الجهاز الدبلوماسي للدولة.
- تحقيق الأرباح عبر استقطاب الطلاب الأجانب، وفرض الرسوم والمصروفات الدراسية.

ويشير "دي ويت" (De Wit, 2002) إلى أنه في الفترة الزمنية السابقة القرن العشرين، "كان البعد الدولي للتعليم العالي عملية أقرب ما تكون إلى الصدفة والعشوائية منها إلى العمل المنهجي المنظم". ويحدد "فيستال" (Vestal, 1994) ثلاثة مراحل تاريخية رئيسية لتطور تدويل الجامعات، وهي:

أ- حقبة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: The Post-World War II Era

لقد تميزت العقود التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م بزيادة وتيرة جهود ومبادرات التدويل بمؤسسات التعليم العالي. فخلال حقبة الحرب الباردة، ألزمت الحكومة الفيدرالية والمؤسسات الكبرى بالمجتمع الأمريكي نفسها بتخصيص قدر كبير من الموارد للارتقاء بمجالات دراسة العلاقات الدولية، واللغات الأجنبية، والتنمية الاقتصادية. وفي ظل عالم ثنائي الأقطاب، برزت على السطح الحاجة الماسة إلى فهم ديناميات العلاقات الدولية، وتطوير المعرفة بالمجتمعات، والنظم السياسية والاقتصادية للمنافسين، والحلفاء الدوليين، إضافة

إلى غيرهم من الأمم الأخرى التي تتحرر من نير الاستعمار في ظل تزايد الاهتمام بمعرفة ولاتاتها في إطار منافسات الحرب الباردة على مناطق النفوذ عالمياً". وإضافة إلى ما سبق، ركزت جهود التدويل على مجموعة معينة من المشروعات الأكاديمية التي تسارعت وتيرتها خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وهي مشروعات تبادل الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج البحثية المشتركة، والتعاون في مجال التنمية، وتقديم المساعدة الفنية (Barker, 2000).

وفي ظل ضخ استثمارات مالية كبرى بغرض التنمية في قارات آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا؛ زادت معدلات إرسال المتخصصين الأكاديميين القادمين من جامعات البلدان التالية إلى هذه المناطق الجغرافية للإشراف على تطبيق مشروعات التنمية، وإجراء عمليات التدريب والتعليم، وهي جامعات كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان غرب أوروبا، وكندا، وأستراليا، والاتحاد السوفيتي. وسيطرت على هذه الحقبة التاريخية العلاقات بين الشمال والجنوب، وهو الأمر الذي اتضح في العديد من العلاقات الأحادية الاتجاه التي دشنت خلال هذه الحقبة. فعلى سبيل المثال، برز خلال هذا العصر اتجاه لزيادة تدفق الطلاب من الجنوب إلى الشمال، وبالمقابل، سجلت معدلات تدفق أعضاء هيئة التدريس من الشمال إلى الجنوب نمواً كبيراً (De Wit, 2002).

ب- تدويل التعليم العالي في عصر العولمة:

في مواجهة ضغوط (أو فرص) العولمة؛ زادت معدلات مشاركة مؤسسات التعليم العالي في سوق المعرفة/المعلومات الدولية في الوقت نفسه الذي تحاول فيه الحفاظ على استقلاليتها كمؤسسات أكاديمية (De Wit, 2002). وقد ترتب على هذه التوجهات الجديدة العديد من المخرجات العملية الهامة بالنسبة لمنظومة التعليم العالي حيث أصبح بمقدورنا النظر إلى مصادر التمويل باعتبارها عرضة للتغيير المستمر، والانتقال من يد الحكومة المركزية إلى الأطراف والجهات

الأخرى من أصحاب المصالح- بما في ذلك: مؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المحلي. كما ظهرت العديد من النماذج الجديدة للخدمات التعليمية التي ترتب عليها مضامين علمية كبرى ساهمت في تطور التعليم الدولي نتيجة لتزايد معدلات الوسائل التكنولوجية الجديدة في تقديم التعليم عبر الحدود القومية للدول. وفي الوقت نفسه، زاد الاهتمام باستهداف فئات جديدة من الطلاب- بما في ذلك المتعلمون الكبار السن، والمهنيون العاملون في الوظائف المختلفة، وغير ذلك من الفئات الأخرى للطلاب غير التقليديين (Deem, 2001).

وبينما تبنت جهود تدويل الجامعات- بشكل عام- خطاب التعاون والشراكة والاستفادة من خبرات وتجارب الماضي، فإن لغة التدويل شهدت تغيرات كبرى تحت تأثير قوى العولمة. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك التركيز على المعرفة، والملكية الفكرية كعوامل هامة تؤثر في التنمية الاقتصادية، وتزايد معدلات المنافسة عالمياً، وضبط، والتسويق التجاري. ووفقاً لـ "توربين وزملاؤه" (Turpin et al., 2002)؛ فإن استجابة الجامعات لهذه القوى تمثلت في زيادة الاهتمام بالاستفادة من تطبيق ممارسات مجال إدارة الأعمال في المؤسسات الأكاديمية، جنباً إلى جنب مع السعي الحثيث نحو الانفتاح على السوق الدولية النامية بسرعة الصاروخ لمؤسسات التعليم العالي.

وأضاف "كارنوي ورهوتين" (Carnoy & Rhoten, 2002) إلى ما سبق عدد من القضايا الأخرى الهامة التي دعمت تأثير العولمة في منظومة التعليم العالي، وهي: اللامركزية، والخصخصة، والمحاسبية التعليمية. وقد ارتبط اتساع نطاق تدويل مؤسسات التعليم العالي بتدني مستويات رقابة وتحكم الدولة في نظمها للتعليم العالي، جنباً إلى جنب مع تزايد معدلات تقديم البرامج والخدمات التعليمية العابرة للحدود القومية في ظل تزايد وتيرة تطبيق أطر عمل دولية حاكمة (مثل: اتفاقية "الجات")، أو توقيع الاتفاقيات الثنائية أو اتفاقيات التعاون والشراكة والتوأمة. وفي الوقت نفسه، تزايد اهتمام العديد من هذه المؤسسات بتسويق

منتجاتها (التعليمية، والمعرفية) على المستوى العالمي. وفي الوقت الذي لم تغب فيه الحدود القومية للدول تماماً عن المشهد، فإنه تم عبورها وتجاوزها بشكل متزايد بغرض عرض أو طلب تقديم برامج التعليم العالي (Marquardt, 1999).

أهداف تدويل التعليم العالي:

وفقاً لما يذكره محمد (٢٠١٤)، فإنه من بين الأهداف الرئيسية لتدويل التعليم العالي ما يلي:

(١) تقليص الفجوة المعرفية الموجودة بين الجامعات في الدول المتقدمة والدول النامية، والحد من هجرة الكفاءات العلمية عن طريق المساعدة على إنشاء أقطاب امتياز في الدول المختلفة.

(٢) بناء القدرات التنافسية لمؤسسات التعليم العالي والجامعي، وتحقيق التقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية.

(٣) زيادة الوعي الدولي بين الطلاب والباحثين وتنمية التفكير والبحث في القضايا الدولية التي تتعدى الحدود .

(٤) الربط بين مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك بإنشاء شبكات لدعم التعاون الدولي في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع الدولي.

(٥) تعزيز التعاون العلمي والفكري عن طريق التوأمة والتعاون الأكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي في شتى أنحاء العالم.

(٦) دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات وبعضها بعضاً من خلال التعاون في الأبحاث المشتركة وتكوين التحالفات الاستراتيجية وتبادل الطلاب والباحثين بما يحقق التقدم والمنافع المشتركة لهذه الجامعات.

المبحث الثاني: أمثلة للخبرات العالمية والتجارب الدولية الرائدة في مجال تدويل الجامعات.

فيما يلي سيتم استعراض أبرز الخبرات والتجارب العالمية الرائدة في مجال تدويل الجامعات مرتبة في عدة دول وهي: بلدان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، وبلدان الاتحاد الأوروبي، وآسيا (وبخاصة: الصين)، وأستراليا، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا.

٢-١: تجارب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في تدويل التعليم العالي

كقاعدة عامة، تشرف الكليات، والجامعات، والشركات الخاصة المنتشرة في كافة أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق العديد من المبادرات وعلاقات الشراكة الهادفة إلى تدويل مقرراتها وبرامجها الجامعية بما يتجاوز الحدود القومية للبلاد (Altbach & Knight, 2007). وتقليدياً، لعب التعليم الدولي دوراً رئيسياً في تطور التاريخ الأمريكي، والثقافة، والحضارة الأمريكية.

وقد أجرى "هورن وزملاؤه" (Horn et al., 2007) مؤخراً دراسة تقييمية لقياس فاعلية جهود التدويل المطبقة بأكثر من ٧٧ جامعة بحثية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتم جمع وتحليل البيانات اللازمة للدراسة عبر الاستعانة بعدد من المصادر الحكومية التي وفرت بيانات كمية دقيقة عن ١٩ مؤشراً للتدويل ترتبط على نحو وثيق بالأبعاد الست الرئيسية التالية، وهي: (١) خصائص الطلاب. (٢) خصائص الباحثين. (٣) خصائص أعضاء هيئة التدريس. (٤) توجهات البحث العلمي. (٥) محتوى المناهج والمقررات الدراسية. (٦) الدعم التنظيمي للتدويل على المستوى المؤسسي. واستعان الباحثون بما تم جمعه من أرقام في تصنيف درجة التزام الجامعات المشاركة في الدراسة بالتدويل. وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن أن ٧ من أكبر ١١ جامعة بحثية بالولايات المتحدة الأمريكية تصنف - أيضاً - ضمن قائمة أكبر ١١ مؤسسة لتدويل الجامعات على المستوى الوطني الأمريكي - بما في ذلك: (١) جامعة كولومبيا. (٢) جامعة كاليفورنيا -

بيركلي. (٣) جامعة هارفارد. (٤) جامعة يال. ومن هنا؛ أشارت هذه النتائج- ضمناً- إلى وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين مؤشرات تدويل الجامعات، وبين مؤشرات فاعلية أداء أنشطة البحث العلمي.

كما أكدت دراسة "هورن وزملاؤه" (Horn et al., 2007)- أيضاً- على أنه إذا نظرنا إلى التدويل كواحد من أبرز أولويات الجامعات البحثية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ فإنه يجب علينا في هذه الحالة الاهتمام بمعرفة كيف يمكن لهذه المؤسسات الوفاء بمدى واسع من مؤشرات قياس نجاح جهودها الرامية إلى التدويل. ومن هنا؛ أكدت الدراسة على أهمية التزام قيادة الجامعات بالتدويل موضحة أن هناك بعد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تطبق بالفعل عملية التدويل في الوقت الراهن. ومن الأمثلة العملية على ذلك: جامعتي جورج واشنطن وسيراكيوز اللتان تطبقان حالياً عدة مبادرات الغرض منها هو: إنشاء فروع لهما بكوريا الجنوبية.

كما لوحظ في الآونة الأخيرة زيادة معدلات توقيع اتفاقيات الشراكة والتعاون وتبادل الخبرات بين الكليات والجامعات الأمريكية الأخرى ونظيراتها بعدد من الدول الأخرى من قبيل: الصين، والهند، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايوان، وفيتنام، وبلدان الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، ساهمت جامعة ميسوري بسانت لويس في إنشاء جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا (بدولة الكويت)، إضافة إلى إنشاء كلية حديثة للعلوم وإدارة الأعمال (بسلطنة عمان) (Observatory on Borderless Higher Education, 2010).

وعلى الجانب الآخر، نجد أن كندا لا تزال تتخلف كثيراً عن ملاحقة غيرها من البلدان الأخرى الناطقة بالإنجليزية في مجال تدويل الجامعات، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وبريطانيا. ولكنها- مع ذلك- بدأت مؤخراً في إحداث تغييرات متسارعة باتجاه تدويل الجامعات (Levin, 2001, 2007). ففي عام ٢٠٠٩م، أكدت الإحصائيات التحاق أعداد كبيرة للغاية من الطلاب الأجانب

بالجامعات الكندية- بما في ذلك: طلاب قادمين من الولايات المتحدة الأمريكية (McCarthy, 2007).

فعلى سبيل المثال، مثل "المعهد الكندي للإدارة الدولية" (CIMI, 2010) عشرة من الكليات والجامعات الكندية المختلفة، في توقيع اتفاقية مع المجلس الصيني للبحث العلمي في عام ٢٠٠٤م بهدف تطبيق برنامج متكامل لالتحاق الطلاب الصينيين الراغبين بالدراسة للحصول على درجات أكاديمية متنوعة من الجامعات الكندية. وينص هذا البرنامج على بقاء الطلاب في الصين خلال السنوات الثلاث الأولى من مدة تطبيق هذا البرنامج الذي يمتد لخمس أعوام كاملة يدرسون فيها أساسيات العلوم، وآليات التوافق والحوار الثقافي، إضافة إلى التدريب على إتقان اللغة الإنجليزية.

وبعد ذلك، يمكن لهؤلاء الطلاب الانتقال إلى كندا خلال العام الجامعيين المتبقين إذا ما رغبوا في إكمال متطلبات الحصول على الدرجات الجامعية المطلوبة. ومن بين مبادرات التدويل الأخرى التي تشرف عليها مؤسسات كندية حول العالم: جامعة الأهرام الكندية بمصر، وجامعة باكستان الافتراضية (Altbach & Knight, 2007).

٢-١: تجارب بلدان الاتحاد الأوروبي في تدويل التعليم العالي:

يسعى الاتحاد الأوروبي بخطى حثيثة نحو تدويل منظومة التعليم العالي ببلدانه المختلفة كجزء من أهدافه الاستراتيجية لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين كافة بلدان القارة الأوروبية (Bruch & Barty, 1998). ولعل من أول البرامج التي طبقت في هذا المجال: مشروع "إيرازاموس" ERASMUS للتبادل الطلابي الذي ركز على منح الطلاب الأوروبيين الفرصة لاكتساب خبرات أكاديمية ذات صبغة دولية (Altbach & Knight, 2007).

تلى ذلك بروز "عملية بولونيا" Bologna Process التي وسعت من نطاق مبادرات تطوير منظومة التعليم العالي بأوروبا عبر السعي نحو إضفاء قدر

مناسب من الاتساق والتناغم على النظام الأكاديمي بالدول الأعضاء ككل على نحو يضمن عدم حدوث أي تباين فيما يلي على مستوى كافة بلدان الاتحاد الأوربي: (١) بنى منح الدرجات الجامعية. (٢) معادلة الشهادات. (٣) الحصول على مؤهلات أكاديمية متساوية في المستوى والفاعلية.

ويشار هنا إلى أن الاتفاقية الخاصة بعملية بولونيا قد وقعت رسمياً على يد ٢٦ من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوربي بمدينة بولونيا (بايطاليا) في شهر يونيه من عام ١٩٩٩م بهدف التركيز على تطوير النظم الوطنية للتعليم العالي بالدول الأعضاء في أعقاب إقرار مشروع توسيع الاتحاد الأوربي ليشمل عدد كبير للغاية من بلدان الكتلة الشرقية (بشرق أوربا). وبشكل أكثر تحديداً، هدفت هذه العملية إلى إقامة أسس متينة لنظام أوربي متطور في التعليم العالي يركز على دعائم التعاون الدولي، وتبادل الخبرات الأكاديمية على نحو لا يستقطب فقط الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأوربيين، ولكن - أيضاً - أقرانهم من كافة بقاع العالم (Altbach & Knight, 2007).

كما تسعى الاتفاقية - أيضاً - إلى تحقيق الأهداف الثلاث الرئيسية وهي: (١) تيسير حراك وانتقال أعضاء هيئة التدريس إلى بلدان أخرى. (٢) إعداد الطلاب ليصبحوا مواطنين فاعلين في إطار مجتمعات ديمقراطية. (٣) توسيع نطاق التحاق الطلاب بمؤسسات متميزة عالمياً للتعليم العالي تتميز بالتركيز على القيم الديمقراطية، والحرية الأكاديمية (Bologna Process, 2010).

ووفقاً لأحدث الإحصائيات المتاحة لدينا حالياً؛ تطبق عملية بولونيا على ١٦ مليون طالب في ٤٦ دولة تضم أكثر من ٤٠٠٠ مؤسسة للتعليم العالي معظمها من الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العريقة تاريخياً والتي تمتد تاريخ إنشائها بعضها لحوالي ٨٠٠ عام! ومع ذلك، توصلت هذه المؤسسات المختلفة حالياً إلى اتفاق على تبني مجموعة موحدة من القواعد والمعايير فيما يتعلق بالجوانب التالية من المنظومة الجامعية، وهي: (١) منح الدرجات. (٢) معادلة الشهادات. (٣)

الاعتماد الأكاديمي، وضمان الجودة. (٤) نشر نتائج ومخرجات الطلاب (Adelman, 2008).

وبالمجمل، تبرز عملية بولونيا بشكل كبير أهمية التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأجنبية بحيث تكمل نظيراتها الأوروبية، ويتعلم الجميع من الدروس المستفادة. ونتيجة لذلك؛ صيغت معالم سياسات بحثية جديدة تمخضت عن إقامة بيئة جامعية أكثر تنافسية سواء في أوربا، أو ببقية دول العالم المختلفة (Bologna Process, 2010).

ويقر "ألتباش ونايت" (Altbach & Knight, 2007) أنه مقارنة ببقية بلدان شمال أوربا؛ فإن روسيا تمكنت من تطبيق إصلاحات اقتصادية كبرى ترتب عليها العديد من المضامين البارزة لتطور منظومة تعليمها العالي. فعلى سبيل المثال، أصبحت العديد من الجامعات الروسية تقدم حالياً برامج أكاديمية بالخارج في بلدان أخرى مثل: بلغاريا. ولعل من أبرز تلك الجامعات على الإطلاق: (١) معهد موسكو الدولي للدراسات السلافية. (٢) جامعة موسكو الصناعة.

كما تستضيف روسيا - أيضاً - العديد من البرامج الجامعية لمنح الدرجات المشتركة، والتوأمة، وتبادل الخبرات والطلاب مع عدة بلدان متنوعة من العالم. فعلى سبيل المثال - لا الحصر - لدى الجامعة البريطانية المفتوحة ٨٠ مركز جامعي متخصص في التدريب على إدارة الأعمال تنتشر في كافة أرجاء روسيا (Observatory on Borderless Higher Education, 2010).

٢-٣ تجربة أستراليا في تدويل التعليم العالي

وفقاً لـ "آدمز" (Adams, 2007)؛ فقد شهدت أستراليا تغيراً دراماتيكياً بارزاً في مجال تدويل الجامعات على مدار العشرين عاماً الماضية في أعقاب تركيز سياسة حكومتها الفيدرالية بدءاً من عام ١٩٨٦م على تحويل تعليم الطلاب الأجانب من نشاط مدعم يتم تمويله من أموال دافعي الضرائب؛ ليصبح خلال فترة زمنية وجيزة واحداً من أبرز الصناعات التصديرية النامية بالبلاد. وبموجب

هذه السياسة؛ حظر قانوناً على مؤسسات التعليم العالي تقديم دعم مالي للطلاب الأجانب من أموال المخصصات والاعتمادات الحكومية. وعلى الرغم من أن الحكومة هناك منحت الجامعات الحرية الكاملة في إدارة ميزانياتها وتقرير حجم المصروفات والرسوم الدراسية المقررة على الطلاب، فإنها اشترطت- أيضاً- حداً أدنى لا بد من دفعه كرسوم مقابل المشاركة في الأنشطة والمقررات الدراسية لا يمكن للجامعات الأسترالية تجاوزه على الإطلاق (Welch, 2002). ونتيجة لهذه التغييرات؛ أصبحت منظومة التعليم الدولي للطلاب الأجانب بأستراليا تشكل رابع أكبر صناعة تصديرية بالبلاد استحوذت على ما يقارب الثمانية بلايين دولار أمريكي وفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٦م. ومع ذلك، لوحظ مؤخراً تناقص أعداد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في أستراليا بعد مرور عقد كامل من التوسع والانتشار عالمياً.

٢-٤: تجارب دول أمريكا اللاتينية في تدويل التعليم العالي:

تطبق حالياً ببلدان أمريكا اللاتينية مجموعة متنوعة من مبادرات التدويل تلعب فيها كل من أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية أدواراً بارزة في استقطاب طلاب هذه المنطقة من العالم للدراسة بجامعاتها، متبوعة بالهند والصين اللتان أصبحتا بشكل متزايد من الدول النشطة في مجال تدويل الجامعات بهذه المنطقة (Avila, 2007).

ومع ذلك، أشارت دراسة حديثة (Observatory on Borderless Higher Education, 2010) إلى زيادة تحفظ ومخاوف بلدان أمريكا اللاتينية من أن تتكرر من جديد أخطاء الماضي الذي شهد استغلال الجامعات الأجنبية لمواطنيها ومنحهم درجات جامعية "مزيفة" Degree Mills.

ومن هنا؛ سعت هذه البلدان بكل قوة إلى تعزيز الإشراف الحكومي على برامج التعليم الدولي لمنع تكرار هذه الأخطاء من جديد. ومن ثم يواجه تدويل الجامعات في هذه المنطقة تحدياً رئيسياً يتمثل في: ضمان الجودة، والحصول على اعتراف

وطني ودولي بالمؤسسات، والبرامج، والشهادات، والمؤهلات الجامعية الأجنبية بسبب الخبرات السلبية لهذه الدول (De Witt, 2005).

فعلى سبيل المثال، ترتبط جامعات أمريكا اللاتينية باتفاقيات شراكة دولية مع مؤسسات أمريكية عديدة مثل: جامعة تكساس (A&M)، وجامعة "إنديكوت" بولاية ماساشوسيتس. ومن الشائع كذلك عقد اتفاقيات شراكة مع الجامعات الأوروبية. فعلى سبيل المثال، لدى جامعة بولونيا (بايطاليا) عدة فروع بالبلدان التالية: تشيلي، والأرجنتين، والبرازيل، وكولومبيا. وبالمقابل، يتمتع معهد "مونتييري" التقني - الذي يقع مقره الرئيسي بالمكسيك - بسمعة عالمية لجودة ما يقدمه من برامج للتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني لطلاب العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (Altbach & Knight, 2007).

٢-٥ تجارب أفريقيا في تدويل التعليم العالي:

تعدّل الدول الأفريقية من أدنى أعداد ومستويات مبادرات التدويل المطبقة على المستوى العالمي - مع وجود بعض الاستثناءات في جنوب أفريقيا (Altbach & Knight, 2007). ولكن يلاحظ مؤخراً انخفاض عدد البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات الأجنبية بجنوب أفريقيا بسبب القيود المفروضة عليها من القوانين والتشريعات الحكومية الجديدة، وتطبيق عمليات صارمة في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. ومن ثم؛ تخلت العديد من المؤسسات الأجنبية عن خططها للانتشار في جنوب أفريقيا.

ولعل من الأمثلة العملية المحدودة على المؤسسات الجامعية التي لا تزال لها فروع بجنوب أفريقيا كل من: (١) جامعتي بوند، وموناش (الأستراليتين). (٢) كلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة أمستردام (الهولندية). ومن بين المبادرات الأخرى المحدودة للتدويل على مستوى القارة الأفريقية خارج نطاق جنوب أفريقيا: إنشاء فرع لكلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة أمستردام (الهولندية) بنيجيريا في عام ٢٠٠٧م. وأشار "ألتباش ونايت" (Altbach & Knight, 2007) - أيضاً - إلى

افتتاح جامعة "الأغاخان" (الباكستانية) لفرع لها في كينيا بشرق أفريقيا في عام ٢٠٠٢م لإعداد المتخصصين في العمل بالتمريض.

المبحث الثالث: تطبيق تدويل التعليم العالي

٣-١ مداخل تطبيق تدويل التعليم العالي:

فيما يلي يتم استعراض أبرز المداخل لتطبيق تدويل التعلم العالي وذلك وفقاً لتصنيفات قدمها العديد من الباحثين في المجال:

أولاً: تصنيف "كيانج" لمداخل تطبيق تدويل التعلم العالي:

زودنا "كيانج" (Qiang, 2003) بنموذج آخر مقترح لتدويل الجامعات يتضمن أربعة مداخل رئيسية هي:

• مدخل الأنشطة Activity: ويشمل التجهيزات والبنى التحتية اللوجستية، والجوانب المادية (الملموسة) لتدويل الجامعات، مثل: المناهج الدراسية، وبرامج الدراسة بالخارج، وتبادل أعضاء هيئة التدريس، والتحاق الطلاب الأجانب.

• مدخل الكفايات Competency: ويركز على صقل المهارات الفعلية اللازم توافرها من أجل أداء أنشطة التدويل.

• مدخل التقاليد Ethos: ويرتبط على نحو وثيق بإرساء دعائم ثقافة مؤسسية داخل الحرم الجامعي تتميز بالدعم الفعال لكافة جهود ومبادرات التدويل.

• مدخل العمليات Process: ويركز على صياغة السياسات الجامعية اللازمة لدعم وتعزيز فاعلية تطبيق مبادرات التدويل.

وبالمجمل، يؤكد "كيانج" (Qiang, 2003) على ضرورة إتباع مدخل متكامل يربط بين هذه المداخل الأربع المختلفة معاً بحيث "يترسخ التدويل في جذور الثقافة، والسياسة المطبقة، والتخطيط، والعمليات التنظيمية التي تقوم بها المؤسسة الجامعية؛ الأمر الذي يجعله تجربة ناجحة ومستدامة على المدى الطويل مستقبلاً".

ثانياً: تصنيف "دي ويت" لمداخل تطبيق تدويل التعلم العالي:

صنفت "دي ويت" (De Wit, 2002) المداخل المؤسسية المستخدمة في تدويل الجامعات في إطار ستة مداخل رئيسية هي:

أ- مدخل النشاط Activity Approach:

ويتضمن القيام بأنشطة من قبيل: (١) الدراسة بالخارج. (٢) استقطاب الطلاب الأجانب. (٣) تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية. (٤) إقامة الروابط والشبكات المؤسسية. (٥) إنشاء فروع خارجية للجامعة. (٦) تبادل الطلاب/أعضاء هيئة التدريس.

ب- مدخل المخرجات Outcomes Approach:

ويتضمن التركيز على تحقيق النتائج التالية: (١) تنمية كفايات الطلاب. (٢) تنمية معارف، واتجاهات، ومهارات جديدة لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين. (٣) الارتقاء بسمعة الجامعة عالمياً. (٤) عقد المزيد من الاتفاقيات أو الشراكات أو المشروعات الدولية. (٥) التمتع بميزة تنافسية على المستوى العالمي.

ج- مدخل الأسباب والمبررات Rationales Approach:

ويركز هذا المدخل على المبررات الرئيسية لتدويل الجامعة، بما في ذلك: (١) تطوير المعايير الأكاديمية. (٢) تحقيق الأرباح، وتوفير قدر مناسب من الدخل المالي للجامعة. (٣) الارتقاء بالتنوع الثقافي. (٤) تنمية الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس.

د- مدخل العمليات Processes Approach:

ويتضمن هذا المدخل لتدويل مؤسسات التعليم العالي القيام بعمليات متنوعة الغرض منها هو إضفاء البعد الدولي على وظائف التدريس، والتعلم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع الملقاة على كاهل المؤسسات الجامعية المختلفة.

ه- مدخل التدويل الداخلي At-Home Approach:

ويتضمن هذا المدخل لتدويل مؤسسات التعليم العالي إقامة ثقافة أو توفير مناخ مناسب داخل البيئة الجامعية يرتقي ويدعم الفهم الدولي أو القائم على التعددية الثقافية مع التركيز على الأنشطة الداخلية المطبقة داخل الحرم الجامعي.

و- مدخل التدويل الخارجي (العابر للحدود القومية) - (Across-Abroad Border) Approach:

تقديم خدمات تعليمية عابرة للحدود القومية ببلدان أخرى باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات (القائمة على التفاعل المباشر وجهاً لوجه، أو باستخدام أدوات التعليم الإلكتروني، والتعلم عن بعد) فضلاً عن الاستعانة بعدة استراتيجيات إدارية مختلفة (مثل: عقد علاقات الشراكة، والتوأمة، وإنشاء فروع للجامعات في الخارج).

ثالثاً: تصنيف "تشان وديموك" لمدائل تطبيق تدويل التعلم العالي:

قدم "تشان وديموك" (Chan & Dimmock, 2008) إطار عمل مقترح لتدويل الجامعات يضم ثلاثة نماذج في ضوء دراسة الحالة التي أجريها لجامعتين: احدهما بريطانية، والأخرى تقع في هونج كونج (الصين). وأكدت الدراسة على وجود هذه النماذج الثلاث معاً جنباً إلى جنب بحيث يناسب كل واحد منها نمطاً معيناً من الثقافات الجامعية والمؤسسية في بيئة الواقع، وهي:

١- نموذج تدويل يركز على إنشاء شبكة خارجية من العلاقات مع مؤسسات جامعية أخرى مناظرة، فضلاً عن التوجه نحو تقديم خدمات التعليم العالي في الخارج.

٢- نموذج تدويل يركز على إضفاء الطابع الدولي على المؤسسات الجامعية الوطنية، وليس على المبادرات الخارجية. ويناسب هذا النموذج التطبيق في البلدان التي تتمتع بمستوى أقل من التقدم، والتي تحتاج بشدة للتحول إلى دول قومية.

٣- نموذج تدويل ذو صبغة كونية يرتبط بالبلدان التي تتوافر بها أعداد كبيرة من الوافدين من الخارج الراغبين في تعليم أطفالهم وفقاً للنموذج التعليمي السائد في بلدانهم الأم الأصلية. ومن أبرز الأمثلة العملية على ذلك: البرامج الدولية لمنح شهادة البكالوريا.

٣-٢ أبعاد تطبيق تدويل التعليم العالي:

توجد أربعة أبعاد رئيسية لتطبيق تدويل التعليم العالي وذلك وفقاً لما تفيد به مراجعة التجارب والخبرات الدولية والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

أ- الدعم والالتزام المؤسسي:

ويعد أداة رئيسية لتطوير جهود ومبادرات التدويل المطبقة على مستوى الجامعات (Korbel, 2007). ويتخذ ذلك غالباً مجموعة متنوعة من الصور والأشكال من قبيل ما يلي:

- تصميم موقع للمؤسسة الجامعية على شبكة الإنترنت تنفرد من صفحته الرئيسية العديد من الروابط التشعبية التي تصل المستخدم ببرامج الجامعة في التدويل.
- إجراء دراسات علمية تركز على إبراز نظرة الأديبات السابقة إلى عملية التدويل.
- التركيز على الارتقاء بالمخرجات الدولية لتعلم الطلاب على المستوى المؤسسي.
- تشكيل لجان أو فرق عمل على مستوى الجامعة للإشراف على متابعة جهودها في التدويل.
- إعداد خطط استراتيجية مكتوبة ومنفصلة لدفع عجلة التدويل على المستوى المؤسسي.
- الإشارة إلى التدويل كأحد الأولويات الخمس الاستراتيجية الكبرى في بيان رسالة الجامعة.

- تقييم المؤسسة الجامعية بشكل رسمي لمدى التقدم الذي تحرزه عملياً على طريق التدويل (Green et al., 2008).

٢- المبادرات والبرامج الأكاديمية والأنشطة اللاصفية:

يمكن لهذه البرامج والأنشطة الجامعية التأثير في عدد كبير من الطلاب (Dellow, 2007). وعادة ما يتضمن ذلك عدداً من الأنشطة الأكاديمية المتنوعة من قبيل ما يلي:

- الوفاء بمتطلبات دراسة اللغات الأجنبية- سواء بغرض الالتحاق أو التخرج من الجامعة.

- دراسة مناهج ومقررات دراسية ذات صبغة دولية.

- الفرص المتاحة أمام الطلاب للدراسة بالخارج.

- المناهج والبرامج الدراسية التي تتيحها الجامعة بمشاركة مؤسسات أكاديمية ببلدان أخرى من العالم.

- دعوة أعضاء هيئة التدريس الأجانب كضيوف شرف على المؤتمرات والندوات الأكاديمية أو البحثية باستخدام مؤتمرات الفيديو (الفيديوكونفرانس)، أو عبر شبكة الإنترنت.

- تقديم الجامعة لأنشطة وفعاليات غير صافية ذات صبغة دولية للطلاب المهتمين بالقضايا الدولية، من قبيل: البرامج المؤسسية، والمهرجانات أو الاحتفالات والمسابقات الدولية (Green et al., 2008).

٣- السياسات والفرص المتاحة لتدويل أعضاء هيئة التدريس:

ينظر إلى أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم مشاركين على قدر كبير للغاية من الأهمية في الجهود الناجحة للتدويل. وبالتالي؛ يجب تزويدهم بقدر كافي من فرص التدريب والتنمية المهنية لدعم مشاركتهم في جهود وأنشطة التدويل (Raby, 2007). وعادة ما يتضمن ذلك في إطاره استثمار المؤسسة الجامعية فيما يلي:

- تمكين أعضاء هيئة التدريس من السفر للخارج للمشاركة في أنشطة التعليم، والبحث العلمي.
- قيادة الطلاب المشاركين في البرامج الأكاديمية للجامعة في الخارج.
- المشاركة في أنشطة التنمية المهنية المرتبطة بالتدويل.
- تنمية الخبرات الدولية لأعضاء هيئة التدريس.
- وضع معايير دقيقة للتعاقد، والترقية، والتمديد، ومنح الجوائز والمكافآت لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في أنشطة التدويل (Green et al., 2008).

٤- الطلاب الأجانب: International Students

يلعب هؤلاء الطلاب دوراً هاماً في تدويل الجامعات من خلال التفاعل مع غيرهم من الطلاب الآخرين، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين بالجامعات. وكقاعدة عامة، يمثل عدد الطلاب الأجانب مؤشراً قوياً على مستوى التدويل الذي وصلت إليه المؤسسة الجامعية (Hser, 2005).

وعادة ما يرتبط بذلك عدد من الأبعاد الفرعية من قبيل ما يلي:

- معدلات التحاق الطلاب الأجانب.
- جهود استقطاب هؤلاء الطلاب.
- برامج وخدمات تقديم الدعم الأكاديمي لهؤلاء الطلاب.
- دعم المنح الدراسية والبحثية المقدمة للطلاب الأجانب (Green et al., 2008).

كما يشمل ذلك- أيضاً- الفرص المتاحة لـ "الدراسة بالخارج" التي يعرفها "سيندت" (Sindt, 2007) على أنها "مجموعة من البرامج الأكاديمية التي تصمم خصيصاً بهدف توفير فرص مناسبة أمام الطلاب للمشاركة في المقررات الأكاديمية، والأنشطة التطوعية، والبرامج الخدمية المقدمة في بلدان أخرى غير تلك الموجودة في بلد المنشأ أو الإقامة الدائمة للطلاب.

٣-٣ مراحل ومتطلبات تدويل الجامعات:

من المهم للغاية بالنسبة لصناع القرار والسياسات التعليمية في الجامعات أن يكونوا على إطلاع وألفة بأهم مراحل ومتطلبات تدويل الجامعات. وفيما يلي عرض لبعض من النماذج العالمية في تصنيف مراحل تدويل الجامعات.

أ- نموذج شوorman لمتطلبات تدويل الجامعات:

يقدم "شورمان" (Schoorman, 2000) نموذج مقترح يصنف المكونات الأساسية الواجب توافرها في المبادرات الناجحة لتدويل الجامعات في ثلاثة محاور رئيسية متكاملة تضم ما يلي:

■ الركيزة الأساسية للتدويل Core: وتضم العناصر الرئيسية الواجب توافرها للتدويل، وتشبه إلى حد بعيد العوامل الست المؤثرة في التدويل من منظور "إيلنجبوي".

■ المستوى الجزئي للتدويل Micro-Perspective: ويشمل تحديد كيفية تخطيط الجامعة لتطبيق التدويل على نحو تفصيلي دقيق على مستوى الإدارات والوحدات التنظيمية الفرعية المختلفة.

■ المنظور الكلي للتدويل Macro-Perspective: ويركز على إبراز الأهداف الأكثر عمومية وشمولاً لعملية التدويل، وكيفية الربط بين المكونات المختلفة للمنظومة الجامعية بما يساهم في تحقيق أهدافها المنشودة من وراء التدويل.

أ- نموذج "نايت" (1994) لدورة مراحل وخطوات تدويل الجامعات:

قدمت "نايت" (Knight, 1994) نموذج نظري مقترح لدورة التدويل التي تمر بها مؤسسات التعليم العالي، وتتضمن ستة مراحل متتابعة تهدف بالدرجة الأولى إلى الارتقاء بجهودها في التدويل، وإضفاء البعد الدولي على نظمها وقيمها المؤسسية، فضلاً عن المساهمة في تصميم وتطبيق استراتيجيتها المقترحة للتدويل.

ويؤكد النموذج على قدرة الجامعات على ترجمة التزامها بالتدويل إلى خطة عمل إجرائية تحاول جاهدة إضفاء الطابع المؤسسي على مبادراتها في تدويل النظم، والممارسات، والقيم الجامعية المختلفة من منظور دولي عبر المرور بالمراحل الست الرئيسية التالية، وهي:

- الوعي Awareness: الوعي بالحاجة إلى التدويل، وأهدافه المنشودة، وفوائده الإيجابية بالنسبة للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين، والمجتمع ككل.
 - الالتزام Commitment، ويشمل ذلك: التزام أعضاء الإدارة العليا، وفرق العمل القيادية، وأعضاء هيئة التدريس، والعاملين، والطلاب بدفع عجلة التدويل.
 - التخطيط Planning، ويشمل ذلك: تحديد الاحتياجات والموارد المطلوبة، وصياغة الأهداف والأولويات، واختيار الاستراتيجيات المناسبة لتدويل الجامعة.
 - التنفيذ العملي Operationalization، ويشمل ذلك: تقديم الأنشطة والخدمات الأكاديمية ذات الصلة، والأخذ بعين الاعتبار العوامل التنظيمية المؤثرة في التدويل، وتطبيق المبادئ والمعايير الإرشادية الموضوعية سلفاً لتدويل الجامعة.
 - المراجعة والتقييم Review، ويشمل ذلك: تقييم وتعزيز جودة تدويل الجامعة، والوقوف على تأثير مبادراتها ذات الصلة، فضلاً عن مدى تقدمها على طريق التطبيق الفعال لاستراتيجية التدويل.
 - التعزيز والدعم المستمر Reinforcement، ويشمل ذلك توفير الحوافز، والمكافآت، والتقدير، والجوائز لأبرز المشاركين في جهود الجامعة للتدويل.
- وزودنا "هوفمان وجيانج" (Hoffmann & Jiang, 2002) بنموذج تطبيقي لتدويل الجامعات يسهل كثيراً من مهمة دراسة السياسات، والاستراتيجيات،

والخطوات الإجرائية المستخدمة في التدويل، فضلاً عن تحديد الوسائل الأكثر فاعلية في بناء علاقات التعاون والشراكة الدولية بين مؤسسات التعليم العالي.

٣-٤ معايير تطبيق تدويل التعليم العالي:

يستند تقييم جهود ومبادرات تدويل مؤسسات التعليم العالي إلى عدد من معايير التقييم. فأولاً، يجب أن تعبر الرسالة، والأهداف، والخطط الاستراتيجية للجامعات عن التزامها الواضح بالتعليم الدولي، إضافة إلى توفير الجامعات للبنى، والموارد البشرية، ونظم الدعم، والبنية التحتية اللازمة لتطبيق عمليات فعالة في مجال التدويل (Ashizawa, 2006; Connell, 2005; Green, 2007; Knight, 2003).

وإضافة إلى ما سبق، يجب أن يتوافر قدر من الاتساق والتناغم بين عمليات التخطيط ووضع الميزانية اللازمة لدفع عجلة التدويل سواء تم الاعتماد في هذا الصدد على الاكتفاء الذاتي، أو التمويل الخارجي، أو أموال المنح والتبرعات، أو غير ذلك من مصادر التمويل الأخرى للجامعات (De Wit, 2006; Green et al., 2002; Hser, 2003).

كما نجد لدينا- أيضاً- مؤشرات أخرى هامة لتقييم فاعلية تدويل الجامعات تتمثل في المناهج أو البرامج الأكاديمية والخدمات المختلفة التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عبر التركيز على قياس أبعاد من قبيل ما يلي: (١) برامج تعليم اللغات الأجنبية. (٢) البرامج الأكاديمية العامة للجامعة. (٣) التعليم المقدم في مجال التخصص الأكاديمي المباشر للطلاب. (٤) التركيز على المنظور الدولي في المقررات والمناهج الجامعية ذات الصلة (Altbach, 2002).

كما زدنا "لومباردي وزملاؤه" (Lombardi et al., 2003) بنموذج مقترح يضم مجموعة متنوعة من محاور ومؤشرات تقييم جودة وفاعلية تدويل الجامعات يصنفها في إطار خمسة محاور رئيسية تدرج تحتها تسعة مؤشرات أدائية فرعية على النحو التالي:

- ١- فاعلية البحث العلمي Research Competitiveness، ويشمل ذلك مؤشري: (١) الحجم الإجمالي للإنفاق على أنشطة البحث العلمي بالجامعة. (٢) نصيب الجامعة من المنح والمخصصات الفيدرالية (المقدمة من الحكومة المركزية) لتمويل أنشطتها في البحث العلمي.
- ٢- الدعم الخاص Private Support، ويشمل ذلك مؤشري: (٣) أصول الأوقاف الخيرية. (٤) حجم المنح والمساعدات المالية المقدمة للجامعة سنوياً.
- ٣- تميز أعضاء هيئة التدريس Faculty Distinction، ويشمل ذلك مؤشري: (٥) عدد أعضاء هيئة التدريس الأعضاء في المؤسسات الأكاديمية الرفيعة على المستوى الوطني بالدولة. (٦) عدد الجوائز والمكافئات التي يحصل عليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في مجالات الفنون والآداب، والإنسانيات، والعلوم، والهندسة، والصحة.
- ٤- فرص التدريب المتطور Advanced Training، ويشمل ذلك مؤشري: (٧) عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه. (٨) عدد المتقدمين للحصول على درجات ما بعد الدكتوراه- وبخاصة في تخصصي العلوم، والهندسة.
- ٥- جودة التعليم الجامعي Undergraduate Quality، ويشمل ذلك المؤشر التالي: (٩) متوسط درجات التحصيل الدراسي (GPA) للطلاب الجدد في عامهم الجامعي الأول.

توصيات البحث:

في ضوء ما أسفر عن البحث الحالي من نتائج، يقدم الباحث التوصيات التالية:

- تطبيق المقررات المفتوحة كثيفة الالتحاق (MOOC) في الجامعات المصرية كآلية رئيسية لتطبيق مدخل تدويل التعليم العالي وذلك من خلال تقديم سلسلة من المقررات المفتوحة والتي تتناول موضوعات خاصة بالتعلم مدى الحياة

- من قبيل: التتور الرقمي، ومهارات القرن الحادي والعشرين، والتربية الولاية وغيرها من المواضيع التي يجب التدريب عليها للعيش في القرن الحالي.
- تشجيع الجامعات الإقليمية المصرية على تطبيق استراتيجيات متطورة لاستقطاب مزيد من الطلاب الأجانب والطلاب الدوليين للدراسة بها بمراحل ما قبل التخرج والدراسات العليا.
 - العمل على إنشاء فروع في بعض الدول الإفريقية والعربية للجامعات المصرية الرائدة.
 - تبني نظام موحد في تقييم الجامعات المصرية في ضوء المؤشرات العالمية بما يمنح هذه الجامعات ميزة تنافسية على المستوى العالمي.
 - عمل برامج لتبادل أعضاء هيئة التدريس للجامعات المصرية والجامعات الأجنبية بهدف استقطاب كفاءات متميزة في بعض التخصصات التي تفتقر إليها الجامعات المصرية.
 - العمل على إنشاء قاعدة البيانات تتضمن ملخصات للبحوث العربية المجراه في الجامعات المصرية وترجمتها لعدة لغات أجنبية وذلك بهدف مشاركة المعارف المتجه في الجامعات المصرية على المستوى العالمي.
 - الجامعات على إجراء بحوث علمية ذات طبيعة دولية من خلال المشاركة مع الجامعات والمؤسسات الأجنبية والدولية.
 - عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات لتعريف أعضاء هيئة تدريس والقيادات الجامعية بأهمية تدويل التعليم العالي وسبله واستراتيجيات تطبيقه والمزايا المتحققة من وراءه بالنسبة له وبالنسبة للجامعة.
 - تقديم برامج تدريبية مكثفة لأعضاء هيئة التدريس لتدريبهم على استراتيجيات وتطبيق تدويل التعليم العالي بما يجعلهم مؤهلين للمشاركة في تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات.

- توظيف الشبكات الاجتماعية ووسائل التواصل الاجتماعي كمدخل للتواصل بين الجامعات والمجتمع الدولي بما يسهم في تفعيل الجهود تدويل التعليم العالي المصري.

البحوث المقترحة:

استناداً إلى ما تقدم، أقترح إجراء البحوث والدراسات التالية:

- إجراء دراسة ميدانية مسحية لرصد واقع تطبيق مداخل تدويل التعليم العالي المطبقة حالياً وذلك في بعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المصرية.
- دراسة ميدانية لاتجاهات قيادات تعليمية بمصر نحو تبني وتطبيق تدويل التعليم والعوامل المؤثرة على هذه الاتجاهات.
- دراسة مقارنة لتدويل التعليم العالي في مصر وبعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والصين، وكندا.
- تصور مقترح لتطبيق استراتيجيات تدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة.
- متطلبات ومعوقات تطبيق تدويل التعليم العالي في الجامعات المصرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية: دراسة وصفية مسيحية.
- متطلبات تطبيق تدويل التعليم العالي من وجهة نظر عينة من الخبراء والمتخصصين.
- دراسة تاريخية لتدويل التعليم العالي بالجامعات المصرية: دراسة معتمدة على تحليل الوثائق.
- دراسة تحليلية لأهم نظريات تدويل التعليم العالي ومضامينها بالنسبة لاستراتيجيات وآليات تطبيق تدويل التعليم بالجامعات المصرية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. أحمد، م. ع. ع. (٢٠١٥). التطور التاريخي للتداول المعرفي وتدويل الجامعات. مجلة القراءة والمعرفة - مصر، ع١٦٠ ، 222 - 201.
٢. العنزي، س. ب. ع.، و الدويش، ع. ا. ب. س. (٢٠١٥). تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول. التربية (جامعة الأزهر) - مصر، ع١٦٣، ج٢ ، 546 - 519.
٣. محمد، م. أ. ح. (٢٠١٤). تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية. **المجلة التربوية - الكويت**، مج٢٩، ع١١٣ ، 218 - 141.
٤. محمود، س. ط. (٢٠٠٠). الاتجاه نحو تدويل التعليم العالي: العوامل والملامح والمتطلبات. **مجلة كلية التربية بالزقازيق - مصر**، ع٣٤ ، 102 - 65.
٥. مصطفى، ف. ا. س. م. (٢٠١٣). إتاحة التعليم الجامعي و تدويله في التجربة التركية: رؤية نقدية. **التربية - مصر**، مج١٦، ع٤٤ ، 305 - 345.
٦. هلال، ن. ع.، و نصار، ع. ع. (٢٠١٢). تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة رؤية مستقبلية. **مستقبل التربية العربية - مصر**، مج١٩، ع٧٧ ، 316 - 185.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Adams, T. (2007). The development of international education in Australia: A framework for the future. *Journal of Studies in International Education*, 11, 410-420.

2. Altbach, P.G., & Knight, J. (2007). The internationalization of higher education: Motivations and realities. *Journal of International Studies*, 11, 290-305.
3. Ashizawa, S. (2006). Developing evaluation criteria to assess the internationalization of universities. *Paper Presented at the meeting of NAFSA: Association of International Educators*, Montreal-Canada.
4. Avila, J.G. (2007). The process of internationalization of Latin American higher education. *Journal of Studies in International Education*, (11) 400-409.
5. Barker, C. (2000). *Education for International Understanding and Global Competence*. New York, NY: Carnegie Corp.
6. Bruch, T., & Barty, A. (1998). Internationalizing British higher education: Students and institutions. In P. Scott (Ed.), *The Globalization of Higher Education* (pp. 18-31). London, UK: SRHE & Open University Press.
7. Callan, H. (2000). The international vision in practice: A decade of evolution. *Higher Education in Europe*, 25 (1), 15-23.
8. Carnoy, M., & Rhoten, D. (2002). What does globalization mean for educational change: A comparative approach? *Comparative Education Review*, 46 (1), 1-9.
9. Chan, W.Y., & Dimmock, C. (2008). The internationalization of universities: Globalist, internationalist and translocalist models. *Journal of Research in International Education*, 7 (2), 184-204.
10. Cornwell, G.H. (2001). Educational and the hegemony of market values: Privilege, practically and citizenship. *Liberal Education*, 87 (3), 6-13.
11. De Wit, H. (2002). *Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe: A Historical, Comparative, and Conceptual Analysis*. Westport, CT: Greenwood.
12. Deem, R. (2001). Globalization, New Managerialism, Academic Capitalism and Entrepreneurialism in universities: Is the local dimension still important? *Comparative Education*, 37 (1), 7-20.
13. Deetman, W.J. (1996). Opening address. In (OECD Documents). *Internationalization of Higher Education* (pp. 31-33). Paris, France: OECD, Center for Educational Research and Innovation.

- 14.Dellow, D.A. (2007). The role of globalization in technical and occupational programs. *New Directions for Community Colleges*, 138, 39-45.
- 15.Dellow, D.A., & Romano R.M. (2009). Technological change, globalization, and the community college. *Occupational Outlook for Community College Students*, 146, 11-19.
- 16.Green, M., & Shoenberg, S. (2006). *Where Faculty Live: Internationalizing the Disciplines*. Washington, DC: American Council on Education.
- 17.Green, M.F., Luu, D., & Burris, B. (Eds.). (2008). *Mapping Internationalization on U.S. Campuses*. Washington, DC: American Council on Education.
- 18.Hoffmann, E., & Jiang, XP. (2002). New Zealand and China: A case study of internationalization in New Zealand universities. *Proceedings of NZARE Conference 2002*. Massey University, Palmerston North-New Zealand.
- 19.Horn, A.S., Hendel, D.D., & Fry, G.W. (2007). Ranking the international dimension of top research universities in the United States. *Journal of Studies in International Education*, 11 (3/4), 330-358.
- 20.Hser, M.P. (2005). Campus internationalization: A study of American universities' internationalization efforts. *International Education*, 55 (1), 35-48.
- 21.Huang, F. (2007). Internationalization of higher education in the developing and emerging countries: A focus on transnational higher education in Asia. *Journal of Studies in International Education*, 11, 421-430.
- 22.Korbel, L.A. (2007). In union there is strength: The role of state global education consortia in expanding community college involvement in global education. *New Directions for Community Colleges*, 138, 47-55.
- 23.Levin, J.S. (2001). Public policy, community colleges, and the path to globalization. *Higher Education*, 42 (2), 237-262.
- 24.Levin, J.S. (2007). Missions and structures: Bringing clarity to perceptions about globalization and higher education in Canada. *Higher Education*, 37 (4), 377-399.
- 25.Lombardi, J.V., Capaldi, E.D., Reeves, K.R., Craig, D.D., Gater, D.S., & Rivers, D. (2003). *The Top American Research Universities: An Annual Report from the Lombardi Program on Measuring University Performance*. Miami, FL: University of Florida Press.

26. Magrath, P.S. (2000). Globalization and its effects on higher education beyond nation state. *Higher Education in Europe*, 25 (2), 251-258.
27. Marquardt, M.J. (1999). *The Global Advantage: How World-Class Organizations Improve Performance through Globalization*. Houston, TX: Gulf.
28. McCarthy, J. (2007). A roadmap for creating the global campus. *Chronicle of Higher Education Review*, 53 (43), 12-23.
29. McMurtrie, B. (2007). The global campus: American colleges connect with the broader world. *The Chronicle of Higher Education*, 53 (26), 37-45.
30. Mestenhauser, J.A. (2000). Missing in action: Leadership for international and global education for the 21st century. In L.C. Barrows (Ed.), *Internationalization of Higher Education: An Institutional Perspective* (pp. 23-62). Bucharest, Romania: UNESCO/CEPES.
31. Mestenhauser, J.A. (2002). In search of a comprehensive approach to international education: A systems perspective. In W. Grünzweig & N. Rinehart (Eds.), *Rockin' in Red Square: Critical Approaches to International Education in the Age of Cyber-Culture* (pp. 165-213). Münster, Germany: LIT.
32. Qiang, Z. (2003). Internationalization of higher education: Towards a conceptual framework. *Policy Futures in Education*, 1 (2), 248-270.
33. Sadlak, J. (1998). Globalization and concurrent challenges for higher education. In P. Scott (Ed.), *The Globalization of Higher Education* (pp. 100-107). London, UK: SRHE & Open University Press.
34. Schoorman, D. (2000). *How is Internationalization Implemented? A Framework for Organizational Practice*. Washington, DC: ERIC Document Reproduction Service. (No. ED444426).
35. Sentürk, I. (2008). The expected and observed effects of globalization on teaching-learning processes on colleges of education: The views of educational faculty. *Kuram ve Uygulamada Egitim Bilimleri*, 8 (1), 217-224.
36. Sindt, P.E. (2007). Internationalization and higher education: Understanding the impact of short-term study abroad. *Ed.D. dissertation*, Arizona State University, United States--United States.
37. Stromquist, N.P., & Monkman, K. (2000). Defining globalization and assessing its implications on knowledge and education.

- In N.P. Stromquist & K. Monkman (Eds.), *Globalization and Education: Integration and Contestation Across Cultures* (pp. 3-25). Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.
- 38.Sutton, M. (2005). The Globalization of multicultural education. *India Journal of Global Legal Studies*, 12 (1), 97-108.
- 39.UNESCO. (1998). *Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action*. Paris, France: UNESCO.
- 40.Vestal, T.M. (1994). *International Education: Its History and Promise for Today*. Westport, CT: Praeger.
- 41.Welch, A. (2002). Going global? Internationalizing Australian universities in a time of global crisis. *Comparative Education Review*, 46 (4), 433-471.

